المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2021 – المشروع الأول v1.3، 10 يونيو 2021

الارتقاء التنظيمي من أجل تمويل البنية التحتية الرقمية والنفاذ إليها واستعمالها

تدعم التكنولوجيات الرقمية الآن اقتصاداتنا وأسلوب معيشتنا – بل ومستقبلنا ذاته.

وتُحدث الرقمنة ثورة سريعة في الإنتاجية والتوظيف والمهارات والخدمات والأسواق. فهي تغير وسائل الإنتاج وطرائق التنفيذ وأساليب الحياة وأنماط الاستهلاك ونسيج الترابط الاجتماعي. لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم الأساس لكل قطاع اقتصادي ودعامة لا غنى عنها لأداء الأعمال التجارية والنمو الوطني. وهذا التغيير عميق. ويعالج التنظيم الرقمي التعاوني ما يكتنف هذا التغيير من تعقيد وفرص من خلال أطر سياساتية مرنة وتمكينية.

وقد أبرزت جائحة COVID-19 مدى أهمية النطاق العريض الموثوق به للأفراد والشركات. ويعد الاستثمار في نشر وتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لنشر شبكات النطاق العريض فائقة السرعة لتلبية الاحتياجات المستقبلية أمراً حيوياً لضمان النفاذ الميسور التكلفة وتوسيع نطاق الرقمنة من أجل الصالح الاجتماعي والاقتصادي.

ونحن، المنظمين المشاركين في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2021، نقر بأنه لا يوجد مخطط واحد شامل لأفضل الممارسات وبأن الأنماط التنظيمية للتحول الرقمي ستولّدها الظروف المحلية عند مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية. وتذكيراً بسلسلة المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات منذ عام 2003 والتي تتجلّى فيها المبادئ والخبرات التنظيمية الراسخة والممارسات المجرَّبة والمختبرة، ينصب تركيزنا على النُهُج والأدوات الجديدة والجريئة والرائدة من أجل التنظيم الرقمي.

ولقد قمنا معاً بتحديد وإقرار هذه المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات التنظيمية لمواصلة وضع المعيار الذهبي للتنظيم الرقمي. ونحن ملتزمون أكثر من أي وقت مضى لوضع هذه العناصر في العمل لبناء الزخم الرقمي في عقد العمل.

'1') تحفيز آليات تمويل جديدة وفعّالة ومرنة من أجل البنية التحتية الرقمية والنفاذ إليها واستعمالها

تضخ الحكومة ودوائر الصناعة من القطاع الخاص استثمارات كبيرة لتحديث البنى التحتية الرقمية وتعزيز النفاذ للجميع، لتوفير إنترنت أكثر موثوقية ومرونة وعالية السعة للمنازل والمكاتب الحكومية والشركات. ومع ذلك، فإن تحقيق التوصيلية الشاملة يتطلب عوامل تمكين جديدة ورؤية شاملة.

ويتمثل دور الحكومة في تمهيد الطريق لهذه الاستثمارات ودعم إنشاء أسواق نشطة وتنافسية لخدمات النطاق العريض والخدمات الرقمية ذات النظرة المستقبلية. ومن ناحية أخرى، قد يحتاج المنظمون وواضعو السياسات إلى تبني نهج بديلة لتحفيز الاستثمار في المناطق غير التجارية أو المناطق الصعبة.

يمكن للسياسات والاستراتيجيات أن تحقق التأثير المضاعف للتكنولوجيا الرقمية من خلال توفير إمكانية التنبؤ والتوجيه

- *تصميم استراتيجية شاملة تحدد الخطة طويلة الأجل للتنمية الرقمية والانتعاش الاقتصادي*، بما في ذلك تطوير البنية التحتية للنطاق العريض فائق السرعة مع المزج المناسب للنماذج والنهج لدعم توافر الألياف بأسعار معقولة على أوسع منطقة ممكنة.
- *إعادة النظر في سياسات التوصيلية في المناطق الريفية* لمنح الأولوية للتكنولوجيات والمشاريع التي تظهر الاستدامة والكفاءة والتنفيذ السريع.
- *النظر في اعتماد استراتيجية شاملة للتحول الرقمي ودعمها بسياسات الجيل الجديد للاقتصاد الرقمي* مع التركيز على تحفيز آليات التمويل من أجل الابتكار وتنمية المهارات وتوفير فرص العمل وتطوير النظام الإيكولوجي للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة (SME) من خلال آليات تنفيذ وأهداف ملموسة.
- *الانخراط في التعاون والتنسيق على مستوى الحكومة بأكملها وعلى المستوى الوطني والمحلي* لزيادة التآزر وتجميع الأموال، ومعالجة الأولويات الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما بين وزارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد/المالية والتخطيط ولكن أيضاً الوزارات الأخرى (على سبيل المثال التعليم، والصحة، والزراعة، والنقل، والطاقة، وما إلى ذلك) ومع السلطات المحلية، وإطلاق حوار سياساتي لأصحاب المصلحة المتعددين يشمل القطاعين العام والخاص والجهات المانحة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

الاستثمار هو حجر الزاوية في التحول الرقمي

- *تصميم الحوافز والفرص للتمويل المختلط من القطاعين العام والخاص والشراكات* بينهما في البنى التحتية للنطاق العريض عالي السعة، والنظر في تقديم الإعانات الحكومية الذكية لدعم النشر على المدى القريب
- *تشجيع الإنفاق العام على البنية التحتية الأساسية، مثل الطاقة والنقل*، والتي تمثل تكلفة كبيرة في توفير النطاق العريض.
- *تعزيز الاستثمارات المستدامة والمراعية للبيئة* لتسريع وتيرة التقدم في تحقيق خطة 2030.

الأدوات التنظيمية المتاحة لسد فجوة التمويل والفجوة المالية في الأسواق الرقمية

- *ضمان الإنفاق الفعّال والمسؤول من صناديق الخدمة الشاملة والنفاذ الشامل (USAF)* الحالية لتوسيع نطاق التوصيلية الرقمية لتصل إلى المجتمعات المحرومة والشحيحة الخدمات. ويمكن أن تدعم الأشكال الجديدة من الصناديق الوطنية تطوير البنية التحتية الرقمية، مثل صناديق البنى التحتية وصناديق الابتكار، عبر القطاعات الاقتصادية.
- *دعم الأدوات المالية المبتكرة وإنشاء حوافز مستهدفة للوكلاء الاقتصاديين التقليديين والجدد* في مجال نشر البنى التحتية مع التركيز على المناطق شحيحة الخدمات، مثل المنح المختلطة وخطط الضمان لتوفير حلول مصممة حسب الحاجة.
- *تعزيز النظم الإيكولوجية المحلية* للابتكار وتقديم الحوافز لمشاركة المشغلين الصغار والمجتمعيين في نشر شبكات ريفية منخفضة التكلفة، بما في ذلك تدابير محددة لمنح التراخيص، والنفاذ إلى البنية التحتية الرئيسية والتمويل، وبرامج تعزيز التغطية الاجتماعية.
- *تنفيذ استراتيجية ضريبية سليمة لتعزيز الاقتصاد الرقمي*، بما في ذلك الحوافز الضريبية أو الخصم الضريبي للاستثمارات الجديدة في البنى التحتية، والأصول الملموسة وغير الملموسة مثل معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات، وإلغاء الضرائب الخاصة بالقطاع على الخدمات والأجهزة والمعدات الرقمية.

ضرورة التركيز الشديد على تنفيذ السياسات لضمان تحقيق الأثر

- *اعتماد تدابير سياساتية وتنظيمية لتوفير الأجهزة والخدمات الرقمية بأسعار معقولة*، بما في ذلك من خلال توصيل المدارس والمكاتب الحكومية المحلية والمراكز الصحية؛ النفاذ المدعوم إلى الإنترنت وخطط ملكية الأجهزة الرقمية، وإنشاء تطبيقات الحكومة الإلكترونية وتعزيز المحتوى الرقمي المحلي.
- *تصميم وتنفيذ إنشاء الطلب على خدمات النطاق العريض وبرامج محو الأمية الرقمية، بما في ذلك التركيز على النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمشة.*

الأسس التنظيمية لا تزال سارية

- *اعتماد سياسات وإجراءات مبسطة للتنظيم ومنح التراخيص وخفض الرسوم التنظيمية وأعباء استخراج التراخيص المرهقة*، مما يسهل على الشركات الاستثمار وتوفير فرص العمل وتنمية الاقتصاد.
- *النظر في اعتماد ضوابط رسوم قائمة على التكلفة* تُطبق على المشغلين ذوي القوة السوقية لضمان قدرتهم على تغطية تكاليف استثماراتهم في المناطق الريفية والمناطق شحيحة الخدمات.
- *الاستفادة من استراتيجيات التشارك في البنى التحتية* لخفض تكلفة نشر البنى التحتية وتوفير الخدمات، على النحو المحدد في المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2008.

('2') وضع نماذج تنظيمية أولية للعالم الرقمي ما بعد جائحة COVID

يحتاج العالم الرقمي ما بعد جائحة COVID إلى طريقة جديدة للتنظيم. قد تكون هناك حاجة إلى نُهُج جديدة لتعزيز التبصر التنظيمي، وتسخير البيانات لتوجيه التدخلات وتوفير مساحة للمنظمين والصناعة للتجريب معاً. وهذا أمر أساسي في إيجاد حلول سوقية للتحديات الجديدة حيث تستمر التكنولوجيات ونماذج الأعمال والجهات الفاعلة الجديدة في اختبار النماذج التنظيمية الحالية. وستعمل هذه النُهُج الجديدة على بناء حلول سليمة تحمي المستهلكين وتشجع في الوقت نفسه نمو السوق والابتكار.

أدوات تنظيمية مبتكرة يمكنها إطلاق العنان لقدرات التكنولوجيات الجديدة والناشئة

- *الالتزام بتبني الأطر التنظيمية متعددة الأساليب* التي تمكن من تطوير التكنولوجيات ونماذج الأعمال الناشئة. ويمكن لمجموعة من أنماط التنظيم المشترك والتنظيم الذاتي أن تسمح لمطوري التكنولوجيا وموردیها بالاستجابة بسرعة أثناء الأزمات دون الحاجة إلى تغييرات تشريعية طارئة، وفي الأوقات العادية، تتيح نشر الشبكة بشكل أسرع وأكثر كفاءة بتكلفة أقل للمستهلكين وشركات الأعمال.
- *توسيع نطاق النهج اللاحق للتنظيم والمنافسة في الأسواق الرقمية* وحيث يمكن للسوق أن تحافظ عليه، *وتعزيز المنافسة في البنية التحتية لشبكات النطاق العريض*، بالإضافة إلى المنافسة على الخدمات القائمة على النفاذ والتشارك في البنية التحتية.
- *تعزيز الابتكار في المجالات الناشئة بتوفير مساحة آمنة للتجارب التنظيمية*، مثل منصات اختبار الابتكارات ومنصات التجارب التنظيمية كي يتسنى صقل نماذج الأعمال الجديدة وتعزيز قدرة شبكات وخدمات المستقبل على الصمود.
- *السماح بتوسيع الأطر القانونية للأنظمة التجريبية للابتكار الرقمي* باستخدام منصات التجارب التنظيمية لقطاعات متعددة، مثل الطب والنقل والزراعة والشؤون المالية والتجارة والخدمات الحكومية والرقابة. وستسمح هذه الأنظمة بإجراء اختبار آمن وسليم للتكنولوجيات الناشئة وتطبيقاتها قبل الوصول إلى الأسواق (مثل الذكاء الاصطناعي، وسلسلة الكتل، والبيانات الضخمة، والتكنولوجيا العصبية، والتكنولوجيات الكمومية، والواقع الافتراضي). ومن شأن هذه التدابير أن تسهل التحول الرقمي وتساعد على مواجهة التحديات وحالات الطوارئ الجديدة.

الابتكار في مجال استعمال الطيف أمر أساسي للمستقبل الرقمي

- *يمكن أن يكون لوضع السياسات التي تضمن كفاءة استعمال الطيف* من خلال التسعير المعتدل وإعطاء الأولوية لتوسيع الشبكات على تعظيم الإيرادات للحكومة تأثير إيجابي كبير على الاقتصاد الرقمي، والاستثمار في البنية التحتية، وجلب الفوائد إلى المناطق النائية أو الأكثر حرماناً، ولا سيما في سياق التكنولوجيات الناشئة (مثل تكنولوجيا الجيل الخامس وإنترنت الأشياء (IoT))،
- *اعتماد نهج متعدد الأوجه لتحرير طيف إضافي في النطاقات* المنخفضة والمتوسطة والعالية لمجموعة متنوعة من خطط الأعمال لتلبية الحاجة إلى سعة شبكية إضافية بنجاح مع مواجهة محدودية موارد الطيف، بما في ذلك *تحرير الطيف لإنشاء الشبكات المجتمعية* بشكل محايد تكنولوجياً.
- *تمكين استعمال أكثر كفاءة للطيف* من خلال الموازنة بين الاستخدامات المرخصة وغير المرخصة *والنظر في قواعد جديدة لتوسيع النطاق العريض غير المرخص* إلى النطاق 6 GHz لإتاحة الفرصة للمبتكرين لتقديم خدمات جديدة ومتقدمة، مثل الجيل التالي من التكنولوجيا Wi-Fi (أي، Wi-Fi 6)، مع ضمان استمرار ازدهار العمليات الحالية المرخصة في هذا النطاق.
- *السماح بإعداد منصات تجريبية للتكنولوجيات الجديدة* بحيث يمكن للمشغلين المرخصين وغير المرخصين والأطراف الفاعلة في الصناعة النفاذ إلى البنية التحتية المتاحة لتجربة حالات الاستعمال الخاصة بهم (بما في ذلك تكنولوجيا الجيل الخامس وإنترنت الأشياء).

البيانات هي الحل الناجع للتنظيم الرقمي

- *بناء قدرات البحث وتحليلات البيانات* لتنوير عملية صنع القرار التنظيمي والرؤية التنظيمية، ومراقبة تنفيذ السياسات وتحديد القضايا التنظيمية الناشئة فيما يتعلق بتطورات الصناعة والمستهلكين والسوق.
- *اعتماد أدوات تعتمد على البيانات* في صنع القرار (بما في ذلك البيانات الضخمة وأنظمة البيانات المفتوحة)، وأدوات تعلم الآلة والمنصات الإلكترونية، بما في ذلك أنظمة المعلومات الجغرافية الوطنية لتحديد المناطق البيضاء والرمادية وتنسيق نشر البنى التحتية الرقمية والتشارك فيها، مثل أنظمة رسم الخرائط للبنية التحتية الوطنية.
- *التأكد من تمكين الهيئات التنظيمية* من جمع البيانات ذات الصلة من الجهات الفاعلة في السوق وأن تكون لديها القدرة على تطوير أدوات تنظيمية لمعالجة الإخفاقات المحددة في أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأسواق الرقمية.

'3') قيادة تحويلية لإطلاق قدرات التكنولوجيات ونماذج الأعمال الناشئة

إن التطورات التكنولوجية والاضطرابات الاقتصادية في أعقاب الأزمة العالمية من جراء جائحة فيروس كورونا تؤثر على الأوضاع المتعلقة بالسياسات العامة. وتؤدي ثغرات الاستثمار وندرة التمويل المتاح للبنية التحتية والخدمات الرقمية إلى اشتداد الحاجة إلى استعراض أطر السياسة العامة والأطر التنظيمية بما يتجاوز الحدود أو القطاعات الوطنية. وقد سلطت جائحة COVID-19 الضوء على الحاجة إلى إجراءات وقيادات تنظيمية مرنة سريعة الاستجابة.

تحمل السياسات الرقمية والتنظيم الرقمي وعداً ثلاثي الأبعاد - كأداة لقيادة التحول الرقمي للاقتصاد؛ وكإطار للتحول الرقمي للهيئات التنظيمية والإدارة التنظيمية؛ وكواجهة للتعاون والتنسيق عبر الحدود بشأن القضايا الشائكة المتعلقة بالأسواق الرقمية.

وسوف تتأصل القيادة التحويلية في نُهُج جديدة ومنقحة للتنظيم الرقمي والتعاوني.

الهيئات التنظيمية وصانعو السياسات هم البناة الرئيسيون للتحول الرقمي

- *التزود بخرائط طريق تنظيمية واضحة وطموحة ولكن قابلة للتنفيذ*، مع دمج منظور استراتيجي متوسط المدى فيما يتعلق بتطوير السوق الرقمية الواسعة. ولا بد أن تحدد خرائط الطريق الأولويات والمسؤوليات وتحدد أهدافاً قابلة للقياس ومقاييس للأسواق والهيئة التنظيمية. ويتطلب تنفيذها التنسيق بين الوكالات الحكومية ومع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص.
- *تكييف هياكل الإدارة التنظيمية حسب الولايات الرقمية الجديدة، وتمكين هيئات التنظيم* من التأكد من أنها مجهزة بشكل كاف للتعامل مع القضايا القديمة والجديدة وتحديد آليات التنسيق والتعاون بين الوكالات الحكومية للسماح بتجميع الموارد والخبرات.
- *ضمان مشاركة هيئات التنظيم في المبادرات التشريعية* التي لها تأثير على القطاع بحسب ولايتها وضمن اختصاصاتها.
- *تطوير الدور الاستشاري لهيئات التنظيم عبر القطاعات تجاه الصناعة والمواطنين*، وتحديداً من خلال الانخراط في مبادرات جديدة مثل مختبرات الابتكار التي تساعد الشركات المبتدئة على النمو والعمل معاً، وخطط الإرشاد الرقمي، وبرامج البحوث.

الحاجة إلى تحول في النموذج التنظيمي لجلب المكاسب الرقمية للجميع

- *ترسيخ المساءلة، والتركيز على النتائج في تصميم وتنفيذ ممارسات التنظيم التعاوني* من خلال دمج المشاركة المنتظمة والشفافة لأصحاب المصلحة وبناء شراكات تنظيمية جديدة، بما في ذلك للإشراف على تطوير قواعد ممارسات طوعية للمنصات الرقمية.
- *تعزيز المرونة والشفافية التنظيمية* من خلال توفير أساس منطقي واضح للجمهور عن كيفية وسبب اتخاذ القرارات التنظيمية؛ ورصد وتنفيذ القواعد والمبادئ التوجيهية مع أصحاب المصلحة.
- *تعزيز تصميم التنظيم وإدارته وفعاليته*، وإزالة التنظيم من المجالات التي لم تعد تتطلب رقابة تنظيمية مكثفة *وإعادة تشكيل القدرات التنظيمية* لمعالجة الثغرات والمجالات الجديدة.

ونظراً لطبيعة الاقتصاد الرقمي العابرة للحدود، فإن إدخال آليات التعاون الدولي والإقليمي مع التركيز على معالجة القضايا الشائكة المتعلقة بالتجارة الرقمية وحماية البيانات وإنترنت الأشياء والضرائب سيسمح للجيل الخامس من التنظيم التعاوني (G5) الممتد عبر المناطق الجغرافية والأسواق من تسهيل التعاون عبر الحدود.

لهيئات التنظيم الوطنية وواضعي السياسات الوطنيين دور على الصعيد الدولي

- *تكثيف استراتيجيات المشاركة الوطنية والدولية* والعمل بشكل وثيق مع المجتمع الدولي لأصحاب المصلحة المتعددين وكذلك مع الهيئات التنظيمية الوطنية والأجنبية الأخرى بشأن القضايا العابرة للحدود في النظام الإيكولوجي الرقمي.
- *التعاون وبناء فهم مشترك على المستوى الدولي بشأن القضايا المحيطة بالسلوكيات المناهضة للمنافسة في الاقتصاد الرقمي* والالتقاء عند مستوى معين من التنسيق الإقليمي في ضوء قيادة الابتكار والاستثمار في المجال الرقمي.
- *تشجيع التعاون الإقليمي والدولي بشأن خصوصية البيانات ومبادرات الأمن السيبراني* لتبسيط المزج بين قواعد وممارسات خصوصية البيانات والأمن السيبراني في معايير وقوانين إقليمية أو عالمية مشتركة والسماح بالتدفق الحر للبيانات والتجارة الرقمية.

- *تكثيف التعاون الدولي بشأن تدفقات البيانات عبر الحدود* للتأكد من أن متطلبات توطين البيانات والقيود الأخرى المفروضة على تدفق البيانات عبر الحدود لا تتداخل بشكل غير ملائم مع الاتصالات عبر الحدود والفوائد الاقتصادية والمجتمعية التي تمكن شبكات البيانات العالمية من تحقيقها وأنها لا تتسبب في الحد الأدنى من تقييد التجارة مع تعزيز الثقة، في الوقت نفسه.